

تركه صلى الله عليه وسلم لما كان واد الخاري وقيل وادع بعد هذا
 لم يمت حاقظ علي أربع ركعات قبل الظهر وادع بعد ما حرمه
 علي النار وقيل وادع قبل العصر لم يمت منه امر أصلي قبل
 العصر ربا والجميع سنة راتفة قطعاً للورد ذلك في الأثرين
 الصحيحة **وإنما الخلاف في الركعتين الموكدة** حيث التأكيد
 وهو العشر الأول فقط لأنه صلى الله عليه وسلم وأخطب عليها الترتيب
 الثانية الباقية وكان في الخبر السابق لا تنضم تكوينا لها هو الصحيح
 عند الأصوليين وأما قصر علي ركعتين قبل الظهر مثلاً ولم
 يمت الموكدة والغيره انصرف الموكدة كما هو ظاهر لأنه المنهاج والطلب
 فيها قوي **وقيل من الروايات غير الموكدة ركعتان خفيفتان**
قبل المغرب لما يأتي قلت ههنا سنة غير موكدة علي الصحيح
في صحيح البخاري (الاصحح) ولفظه صلوا قبل صلاة المغرب
قال في الثالثة لمن شاكره ان يتخذها الثالثة سنة بطريق
لازمة وصح ان كبار الصحابة كانوا يبتدرون السوراء بها
 اذا اذن المغرب حتى ان الرجل الغريب لي يدخل المسجد فيحسب
 ان الصلاة قد صلته من كثرة من يصلها وقول ابن عمر
ما رأيت احدا يصلها علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
غير قارح في ذلك انه في غير محصور وعجبه ممن زعم كونه
 محصوراً اذ من المعلوم ان كتمان الازمنة في عهده صلى الله
 عليه وسلم لم يحضره ابن عمر ولا احاط بها يقع فيه علي انه لو
 فرض الحصر فالمثبت بعد زيادة علم فليقدم كما قد صوا
 رواية مثبتت صلواته عليه السلام في الكعبة علي رواية نأنها
 مع اتفاقها علي انهم كانوا معه فيها مع ان مدعاها نفي
 الرواية والالزام من عدم رويته في روية غيره ويعرف

التساقط يعني متى صلوا قبل المغرب ركعتين لورد المعارض له
 والخبر الصحيح بين كل اثنين اي اذان واقامة صلاة اذ هو
 يتصلها فضا وقت شراخه واحدة استجابيه ركعتين قبل العشاء
 ويستحب فعلها بعد اجابة المؤذن فانه تشارفها هي وفضلته
 الترتيب للاسراع الا ما عدا فرض عقت الاذان فخرها الي
 ما بعدها ولا يندم علي الاجابة فيما يظهر ومقابل الصحاح
 انهما يستابفة واستدل بظاهر خبر ابن عمر السابق **وبعد**
المجموع اربع لما مر في الخبر الصحيح ثنتان منها موكدة وثلاث
ما قبل الظهر واسم اعلم اي اربع منها ثنتان موكدة ثلثي
 كما يظهر في الموكدة وغيره قبلها وبعدها كما صح به في التحقيق
 وهذا هو المراد وان كانت عبارة تومحها فقها للظهر في
 سنتها المتأخرة ويمتوي بالقلبية سنة الجمعة والاكثر
 لاحتمال عدم وقوعها خلافا لصاحب البيان اذ الفرض
 انه كلن بالاحرام بها وان شك في عدم اجزائها بالسنة
 فنوي بها بعد تعدد الظهر بعد بقية البعديتين **وممنه**
الا من القسم الذي لا يسن جماعة الوتر بفتح الواو وكسرهما
لغير هل علي غيرها قال لا الا ان تطلع وجر او توافان اسم
وتوجب الوتر والفظ الامد للوقوف هنا لارادة مزيد التأكيد
وغير ان الله افترض عليكم خمس صلوات في اليوم والليلية
وانما يجب كما يقول بوجوده ابو حنيفة لقرانه تمام الصلاة
الوسطى اذ لو وجد لم يكن للصلوات وسطى وقد قال ابن المنذر
لا علم احدا وقت ابا حنيفة علي وجوده حتى صاحبه وما
انقصه كلامه من ان الوتر ليس من الروايات الصحيحة باعتبار
وهي مستأفلا اطلاق الدائقة علي التابعة للفروض ولهذا النوع
به سنة العشاء وراثة لها ليصح وما في الروضة من انه معها

التساقط

تركه صلى الله عليه وسلم لما كان واد الخاري وقيل وادع بعد هذا
 لم يمت حاقظ علي أربع ركعات قبل الظهر وادع بعد ما حرمه
 علي النار وقيل وادع قبل العصر لم يمت منه امر أصلي قبل
 العصر ربا والجميع سنة راتفة قطعاً للورد ذلك في الأثرين
 الصحيحة **وإنما الخلاف في الركعتين الموكدة** حيث التأكيد
 وهو العشر الأول فقط لأنه صلى الله عليه وسلم وأخطب عليها الترتيب
 الثانية الباقية وكان في الخبر السابق لا تنضم تكوينا لها هو الصحيح
 عند الأصوليين وأما قصر علي ركعتين قبل الظهر مثلاً ولم
 يمت الموكدة والغيره انصرف الموكدة كما هو ظاهر لأنه المنهاج والطلب
 فيها قوي **وقيل من الروايات غير الموكدة ركعتان خفيفتان**
قبل المغرب لما يأتي قلت ههنا سنة غير موكدة علي الصحيح
في صحيح البخاري (الاصحح) ولفظه صلوا قبل صلاة المغرب
قال في الثالثة لمن شاكره ان يتخذها الثالثة سنة بطريق
لازمة وصح ان كبار الصحابة كانوا يبتدرون السوراء بها
 اذا اذن المغرب حتى ان الرجل الغريب لي يدخل المسجد فيحسب
 ان الصلاة قد صلته من كثرة من يصلها وقول ابن عمر
ما رأيت احدا يصلها علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
غير قارح في ذلك انه في غير محصور وعجبه ممن زعم كونه
 محصوراً اذ من المعلوم ان كتمان الازمنة في عهده صلى الله
 عليه وسلم لم يحضره ابن عمر ولا احاط بها يقع فيه علي انه لو
 فرض الحصر فالمثبت بعد زيادة علم فليقدم كما قد صوا
 رواية مثبتت صلواته عليه السلام في الكعبة علي رواية نأنها
 مع اتفاقها علي انهم كانوا معه فيها مع ان مدعاها نفي
 الرواية والالزام من عدم رويته في روية غيره ويعرف

التساقط يعني متى صلوا قبل المغرب ركعتين لورد المعارض له
 والخبر الصحيح بين كل اثنين اي اذان واقامة صلاة اذ هو
 يتصلها فضا وقت شراخه واحدة استجابيه ركعتين قبل العشاء
 ويستحب فعلها بعد اجابة المؤذن فانه تشارفها هي وفضلته
 الترتيب للاسراع الا ما عدا فرض عقت الاذان فخرها الي
 ما بعدها ولا يندم علي الاجابة فيما يظهر ومقابل الصحاح
 انهما يستابفة واستدل بظاهر خبر ابن عمر السابق **وبعد**
المجموع اربع لما مر في الخبر الصحيح ثنتان منها موكدة وثلاث
ما قبل الظهر واسم اعلم اي اربع منها ثنتان موكدة ثلثي
 كما يظهر في الموكدة وغيره قبلها وبعدها كما صح به في التحقيق
 وهذا هو المراد وان كانت عبارة تومحها فقها للظهر في
 سنتها المتأخرة ويمتوي بالقلبية سنة الجمعة والاكثر
 لاحتمال عدم وقوعها خلافا لصاحب البيان اذ الفرض
 انه كلن بالاحرام بها وان شك في عدم اجزائها بالسنة
 فنوي بها بعد تعدد الظهر بعد بقية البعديتين **وممنه**
الا من القسم الذي لا يسن جماعة الوتر بفتح الواو وكسرهما
لغير هل علي غيرها قال لا الا ان تطلع وجر او توافان اسم
وتوجب الوتر والفظ الامد للوقوف هنا لارادة مزيد التأكيد
وغير ان الله افترض عليكم خمس صلوات في اليوم والليلية
وانما يجب كما يقول بوجوده ابو حنيفة لقرانه تمام الصلاة
الوسطى اذ لو وجد لم يكن للصلوات وسطى وقد قال ابن المنذر
لا علم احدا وقت ابا حنيفة علي وجوده حتى صاحبه وما
انقصه كلامه من ان الوتر ليس من الروايات الصحيحة باعتبار
وهي مستأفلا اطلاق الدائقة علي التابعة للفروض ولهذا النوع
به سنة العشاء وراثة لها ليصح وما في الروضة من انه معها

التساقط